دراسات في السياسةِ الشرعية «٣»

فقه الواقع
بين
النظرية والتطبيق

طبعةٌ جديدة، منقّحةٌ ومَزيدة

كتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري

حقوق الطبع محفوظة

لشركة النـــور
للطباعة والنشر والتوزيع

فلسطين - رام الله - بير نبالا - دخلة عرابي - تلفاكس 02-2441207
E-mail : alnour-com@jrol.com

الطبعة الأولى : ١٤١٢هـ

الطبعة الثالثة : ١٤٢٠هـ

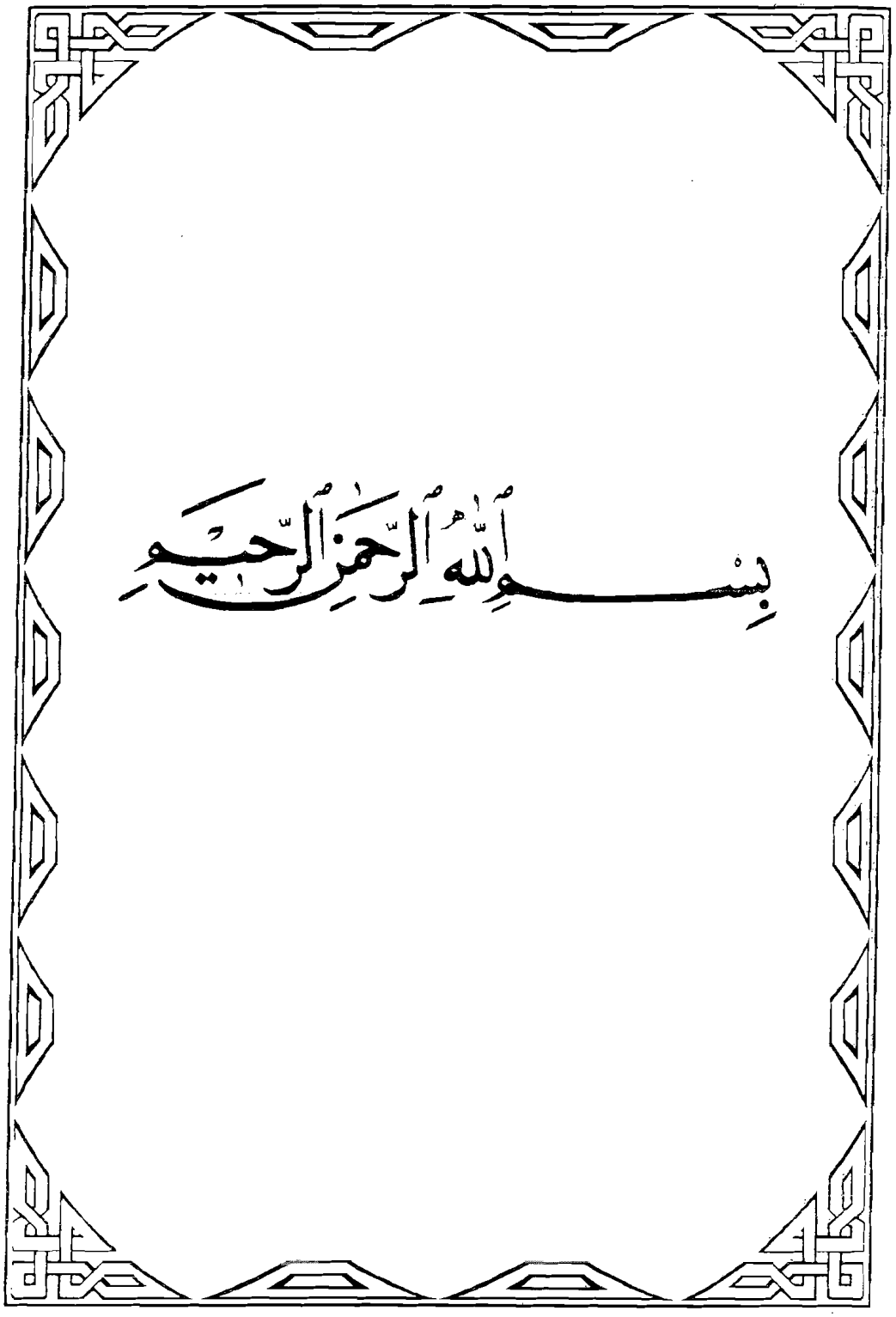
بسم الله الرحمن الرحيم

فقه الواقع
بين
النظرية والتطبيق

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله حقَّ حمدِه، والصلاة والسلامُ على نبيِّه وعبدِه، وعلى آلِه وصحبِه ووفدِه؛ أما بعد:

فهذه هي الطبعةُ الثالثةُ من رسالتي «فِقْهُ الواقع بين النظريّة والتطبيق»؛ وهي رسالة مؤصَّلَةٌ- إن شاءَ الله- على نهجِ عُلَماء السنة، وسبيلِ صفوةِ الأئمّة[1].

وها أنا ذا أراجعُها، وأنظر فيها، وأتأمَّلها بعد نحو عشر سنواتٍ من تأليفها: فلم أَرَ فيها إلا ما يزيدُني ثباتاً عليها -بحمد الله وتوفيقِهِ-.

ولا بدَّ- هنا- من تنبيهَيْنِ:

الأوّل: أنَّ بعض النقول العلميّة التي نَقَلْتُها عن بعض المنحرفين في المنهج، أو المغموز بهم في العقيدة: إنّما نقلتُها لأحد سَبَبَيْنِ -أو لَهُما مَعَاً-:

---

(١) كمثلِ رسالة «سؤال وجواب حول فقه الواقع» لشيخنا الكبير أبي عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين الألباني- رحمه الله-، وقد قُمْتُ عليها -بفضل الله- تقديماً ونشراً.

أ- إقامة الحجّة على مُعظّمي هؤلاء؛ بما يكشف عن حقيقةِ مخالفتهم حتى لمُعَظَّمِيهم!!

ب- كَشْفُ تناقُضِ هؤلاء[1] - المنقول عنهم- حتَّى مع أنفسهم؛ بما خالفوا- فيه- كتابَ ربِّهم، وسُنّةَ نبيِّهم ﷺ.

أمّا التنبيهُ الثاني: فهو أنَّ بعض الغَيُورين- من الحريصين على العقيدة والمنهج- قام بنشرِ هذا الكتاب نشرةً وقفيّةً -تصرَّف فيها زيادةً واختصاراً- تحت عنوان «مهذّب فقه الواقع»؛ لم أطَّلع عليه إلاّ مطبوعاً!

(١) ومِن أبرزِ (هؤلاء) (الكاتب الأديبُ) سيد قُطب- غفر الله له-؛ فإنّه كان كثيرَ المخالفةِ للشرع- لعدم تخصُّصِهِ، وقِلَّة فقهه-؛ وقد ردّ عليه فضيلةُ الأُستاذ الشيخ ربيع من هادي- نفع الله به- في عدّةِ كتبٍ مُستقّلةٍ؛ منها كتابُ «العواصم ممّا في كتب سيّد قطب من القواصم»؛ أبان فيه -عليه- كثيراً من المآخذ العلمية- بعامة-، والعقائدية- بخاصّة-.

ولقد نقلتُ من خَطِّ أستاذنا الوالد الإمام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمةُ الله عليه -في آخر صفحةٍ من صفحات الكتاب المذكور- قوله: (كلّ ما رَدَدْتَه على سيّد قطب حقٌّ وصواب؛ ومنه يتبينّ لكل قارىء مسلم على شيء من الثقافة الإسلامية: أن سيد قطب لم يكن على معرفة بالإسلام- بأصولهِ وفروعه-؛ فجزاك الله خيراً أيها الأخ الربيع على قيامك بواجب البيان، والكشف عن جهله، وانحرافه عن الإسلام. ناصر).

وإبانةً وأمانةً أقولُ: معظمُ ما قام به الفاضلُ المذكور في «مهذّبه» -من تهذيبٍ- مقبولٌ لديَّ، مَرْضيٌّ عندي، سوى ما أضافه- من عنده- تحت اسمي- على غلاف الرسالة- من لَقَبٍ علميٍّ[1] لا أستحقُّ- واللهِ- بعضَه!

فجزاه الله خيراً على حُسن ظنّه، وغَفَرَ لهُ جزاءَ صنيعهِ!!

اللهمَّ اغفر لي ما لا يعلمون، واجعلْني خيراً ممّا يظنُّون، ولا تُؤاخِذني بما يقولون.

وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

وكتب

علي بن حسن الحلبي الأثري

الزرقاء في السابع من شهر رمضان

سنة (١٤٢٠هـ)، يوم الأربعاء.

---

(١) وقد استغلَّ ذلك- بغير حقٍّ- كعادتِهم! بعضُ أهل الأهواءِ؛ فطيَّروا به ظُنونَهم، وسوّدوا- بمخالفتهم الشرعَ- بياضَ قراطيسِهم!

-مَدْخَلٌ-

الحمدُ لله وحدَه، والصلاةُ والسلامُ على مَن لا نبيَّ بعده، أمَّا بَعْدُ:

فهذه هي الرسالةُ الثالثةُ مِنْ سِلْسِلَتي العِلْميَةِ: «دراسات في السياسة الشرعية»، ولقد سَبَقَتْها رسالتان:

الأُولى: «البَيْعة بين السُّنَّة والبِدْعة».

الثانية: «التصفيةُ والتربيةُ وأثرُهما في استئناف الحياة الإسلامية».

وهذه هي الثالثةُ بين يَديك -أخي طالبَ العلمِ-.

وسَيَتْلُوها قريباً - إن شاءَ اللهُ- الرسالةُ الرابعةُ، وعنوانُها: «الدعوة إلى اللهِ بين التجمُّع الحِزْبي والتعاونِ الشَّرْعي».
ثم طُبعت- ونفع الله بها- بحمده- سبحانه-.

سائلاً اللهَ -سُبْحانَه- النَّفْعَ لي ولإخواني، وأن يَهْدِيني وإيَاهم سواءَ السَّبيلِ.

مقدمة الطبعة الأولى

إنَّ الحمدَ لله؛ نحمدُهُ ونستعينُهُ ونستغفرهُ، ونعوذُ باللهِ مِنْ شُرورِ أنفسِنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلِ فلا هادي له.

وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله - وحدَه لا شريك له-.

وأشهدُ أنْ محمداً عبْدُه ورسولُهُ.

أمّا بَعْدُ:

فإنَّ «فِقْهَ الواقعِ» -بثوبِهِ الشرعيِّ- أَصْلٌ أصيلٌ مِن قَواعِدِ الفقهِ في دينِ اللهِ - سُبحانَه -، وأساسٌ مُهِمٌّ مِن أُسُسِ الدعوةِ إلى الله - جَلَّ شَأنُهُ -.

وهذا «الفِقْهُ» - على وجهِهِ الصحيحِ- مِنْ لُبِّ الإسْلامِ ولُبابِهِ، يَعْرِفُ به المُسْلِمُ خطأَهُ مِنْ صَوابِه، إذا فَهِمَ مِن خِلالِهِ الأَحكام، وَأَتْقَنَ معرفتَه بإحكام!

وَلَقد تَنازَعَ كثيرٌ مِن دُعاة (العصر) هذا (الفِقْه)؛ كُلٌّ مِنْهم يَدَّعِيهِ لِنَفْسِهِ، مُتَّهِماً (غيرَه) بأنَّه لا يفهمُ (الواقعَ) ولا يَفْقَهُهُ!

حتّى وَصَلَ (جُموحُ) (واقِعِهم) إلى العُلَماءِ والأئمّةِ، مِنْ صفوةِ عُلماء الأمَّةِ! فَقَذَفُوهم بنَبَزاتِ هُزْئِهم، وَرَمَوْهُم بِحُمَمِ تَنْقيصِهم؛ فقالوا: « جَهَلة بالواقعِ»! «أغبياءُ سياسةٍ»!

قال الشيخ بكر أبو زَيْد في «حُكم الأنتماء» (١٤٨-١٤٩)- مشيراً إلى (بعض) صنائع هؤلاء (!)- قائلاً: «والعالِمُ الذي لم يَنْتَمِ إليهم يُلَقَّب بأنّه (ليس واعياً)، أو (غير واعٍ بالواقع)، و(غير فاهم للواقع)، وإلصاق التُّهَم الكاذبة بالعُلَماء، والتنفير منهم، والنظر إليهم بعين السُّخْط والاستصغار. . . وهكذا: تشييد جِسر ممتدّ من الغمز واللَّمْز لعلماء الأمّة، والتنقُّص بهم».

وهم (يُناكدون) أنفسَهم (ويُناقِضون) (واقِعَهم): «نحنُ نحترمُ عُلَماءَنا»! «نحنُ نُقَدّرُ مشايخَنا»!!

. . . ولقد جاءَني عَدَدٌ من الشباب (المُتَحمِّس) -مِرَاراً- يقولون: (لماذا لا تتكلّمون في فقه الواقع)؟!

وكنتُ أعجبُ لذلك أَشَدَّ العَجَبِ؛ فهؤلاء (!) لا يُجالِسونَ أهلَ العلم، ولا يشهدُونَ الدُّروسَ، ولا يقرؤون الكُتُب (!)، بل جُلُّ (ثَقَافتِهم) مقصورةٌ على قراءةِ (مجلّةٍ)، أَوْ سماع (شريطٍ)، أو تداوُلِ (نشرةٍ)، أو حضور

(مُحاضَرَة)!! ومَعَ ذلك يقولون: (فقه الواقع)!!

فأقولُ لهؤلاء: أهذا (فِقْهُ الواقعِ) الّذي تدّعونَ؟ أم أنّه (الفقهُ الواقعُ) الذّي أنتم به ساقِطون؟!

فلا قوّة إلاّ بالله!

وَلَقَدْ دَفَعَتْني تِلْكُمُ الكلماتُ -وغيرُها- إلى التفكير مَلِيّاً بهذا (الواقع) الذي نعيشُهُ وَنُطَبِّقُهُ، مُقَارَنَةً بأحوالِ (أُولئك)؛ من حيثُ التزامُنا بدعوةِ الكتاب والسُّنّة على نَهْجِ سَلَفِ الأُمّةِ؛ فهذه الدعوةُ المُحيطةُ الشاملةُ تَضَعُ جُلَّ اهتمامِها، وعظيمَ جُهْدِها في تثبيتِ العقيدة في النُّفوس، وفي تَقْرير التوحيدِ في القلوبِ والعقولِ، وفي تحقيق العبادةِ بأُصولِها وأركانها، مُقيمةً ساقَ أَمْرِهْا على ما هو وظيفةُ الرُّسلِ ودعوةُ الأنبياءِ على مَرِّ العُصورِ وكَرِّ الدُّهور:

﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾.

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾.

وَبَدهيٌّ أن يَتْبَعَ هذه القاعدةَ الأساسيّةَ الأصليّةَ مُتَمِّماتٌ لها، ومُكَمِّلاتٌ لحقيقتها: مِن علمٍ، وتَعْليمٍ، ودعوةٍ، وتصفيةٍ لما عَلَقَ بالإسلامِ مِن شوائبَ، وتربيةٍ على هذا الإسلام (المُصَفّى)، وغيرِ ذلك مِن مُهِمَّاتٍ واضحات[1].

هذا كُلُّه مِن جهةٍ.

ومِن الجهةِ المُقابِلَة: تلك الأفكارُ المُتَناثِرةُ، وهاتيك الجماعاتُ المُتَغايِرةُ، الَّتي تَدَّعي (علانيَةً) أنّها صاحبةُ (فِقْه الواقع)، وحاملةُ رايتِهِ!!

فما هي ضَوابطُ هَذا (الفقهِ) المُدَّعىٰ عند هؤلاءِ؟!

أهي معرفةُ الكتابِ والسُّنَّةِ؟ أم الجَهْلُ بهِمَا؟

فـ(فقهُ الواقع) إمّا أَنْ يكونَ مِن صَميمِ دينِ اللهِ -عزَّ شأنُهُ- أو لا يكونَ؟!

---

(١) فليس أمرُ هذه الدعوة - إذاً - كما قال (البعضُ) -مُوهِماً أو مُتَوَهِّماً- في رسالتهِ «مِن أخلاق الداعية» (ص٥٩-٦٠): «وتجدُ فئةً ثالثةً عُنيت بالإسلام العلمي، فهي تتعلم السُّنَّة والحديث، وتشتغلُ ببيان صحيحها مِن سقيمها، وتُحَذِّرُ الناسَ مِن روايةِ الأحاديث الضعيفةِ والموضوعةِ، وقد يصحبُ ذلك شيءٌ مِن الجفاءِ أو ضَعْف التعبُّد، أو الغفلة عن واقعِ الأُمّة وما يُدَبَّر لها»! فأقول: هذا كلامٌ يُخالفُ (الواقع)!!

فإذا كانَ: فالمعرفةُ بالكتاب والسُّنَّةِ كفيلةٌ بأن توصِلَنا إليه، وتَحُثَّنا عليه! وعُلَماؤنا وأئمَّتُنا هم أهلُه وخاصَّتُه.

وإنْ لم يَكُنْ: فَنَحْنُ في غَنَاءٍ عنه بكتاب ربِّنا وسُنَّةِ نبيِّنا ﷺ -بفهم السلف الصالح-؛ اللَّذيْنِ فيهما الشِّفاءُ والكفايةُ!!

ولست أتصوَّرُ أحداً مِن الدُّعاةِ الَّذين (يَلْهَجُون) بذِكْرِ (فِقْهِ الواقع) - ويجعلونَه ديدَنهم وهِجِّيراهم - أنْ يقولَ بخلاف ما هو (واقعٌ)؛ مِن أنَّ (فقهَ الواقع) -بصُورتِهِ (الشرعيَة)- فِقهٌ مُسْتَمَدٌّ مِن كتاب اللهِ - تقدَّسَتْ أسماؤه -، وسُنَّةِ النبيِّ - صلواتُ اللهِ عليه وسلامُهُ -، وليس له أيُّ أصلٍ - سوى ذلك - مِن (أُطُرٍ) باردة، أو تَصَوّراتٍ (وافدَة)!!

وإنّما قلتُ: (بصورتِهِ الشرعيّة) لأنَّ كثيراً من الشباب، -بل (الدُّعاة)- اخْتَلَطَتْ عليهم مفاهِيمُ هذا (الفِقْهِ)، وانقلبت عليهم (حقائقُهُ):

فَحَسِبُوا أنَّ (تَنْظِيرَ) الأفكارِ باصطلاحاتٍ عَصْرِيَةٍ، وإخراجَها بأثوابٍ (حماسيّة)، وإشهارَها بطرائقَ عاطفية، وصِياغَتَها بقوالبَ (حِزْبِيّة)، وسياقَتَها بأساليبَ (سرّيّة): هو (فقهُ الواقع) المرجوُّ، وهو الأَمَلُ المَنْشود الَّذي يجبُ الالتقاءُ عليهِ والدَّعوةُ إليه!!

ولقد غَفَلَ هؤلاء -وغيرُهم- عن فِطْريَّة الدعوةِ إلى اللهِ -تعالى-، وأنَّها مبنيَّةٌ على أساس الحُججِ والبراهين، ودلائل اليقين، دونَ الزخارفِ أو التَّزيين.

«وعلى هذا النَّحْوِ مَرَّ السَّلَفُ الصَّالحُ في بَثِّ الشريعةِ للمُؤالِفِ والمُخالِفِ؛ ومَن نَظَرَ في استدلالهم على إثبات الأحكام التكليفيةِ: عَلِمَ أنَّهم قَصَدُوا أَيْسَرَ الطرق وأَقْرَبَها إلى عقول الطالبينَ، لكنْ: مِن غَيْرِ ترتيبٍ مُتكَلَّفٍ، ولا نَظْمٍ مُؤلَّفٍ، بل كانوا يرمونَ بالكلام على عَواهنِه، ولا يُبالونَ كيف وَقَعَ في ترتيبه؛ إذا كَانَ قريبَ المَأخَذِ، سَهْلَ المُلْتَمَسِ»[1].

وطريقةُ (فقهِ الواقعِ) القُرآنيّةُ -بسُهولةٍ ودونَ تَعْقِيدٍ- هي على نَحْوِ ما بيَّنه الشيخُ العلاَّمةُ عبدالرحمٰن السَّعْدي- رحمه الله تعالى- في كتابهِ «القواعدِ الحِسان لتفسير القرآن» (ص: ٥)، حَيثُ قال:

«كُلُّ مَن سَلَكَ طريقاً، وعَمِلَ عَمَلاً، وَأَتاهُ مِن أبوابهِ وطُرُقِهِ المُوصلةِ إليه، فلا بُدَّ أن يُفْلِحَ وَيَنْجَحَ، ويَصِلَ به إلى غايتِهِ؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ

(١) «الموافقات» (١/ ٥٩) للشاطبي.

﴿أَبْوَٰبِهَآ﴾، وكُلَّما عَظُمَ المطلوبُ تأكَّدَ هذا الأَمْرُ، وتعيَّن البحثُ التامُّ عن أمثلِ وأقومِ الطُّرُقِ الموصلةِ إليه.

ولا رَيْبَ أنَّ ما نحنُ فيه[1] هو أهمُّ الأمور وأجلُّها، بل هو أساسُها وأصْلُها.

فاعْلَمْ أنَّ هذا القُرآنَ العظيمَ أنزلَه اللهُ لهدايةِ الخَلْقِ وإرشادِهم، وأنَّه -في كُلِّ وقتٍ وزمانٍ ومكانٍ- يُرشِدُ إلى أهدىٰ الأمورِ وأَقْوَمِها: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾.

فَعَلَىٰ النَّاسِ أنْ يَتَلَقَّوْا معنىٰ كلامِ اللهِ كما تلقَّاهُ الصحابةُ -رضي اللهُ عنهم-؛ فإنَّهم كانوا إذَا قَرَأوا عَشْرَ آياتٍ -أو أقلَّ أو أكثرَ- لم يَتَجاوَزُوها حتّى يَعْرِفوا ويُحَقِّقوا ما دَلَّتْ عليهِ مِن الإيمانِ والعِلْمِ والعَمَلِ، فَيُنْزِلونها علىٰ الأحوالِ الواقعةِ؛ يُؤْمِنون بما احْتَوَتْ عليهِ مِنْ العقائد والأخبار، ويَنْقَادُونَ لأوامرِها ونواهيها، ويُطبّقونها على جميعِ ما يَشهدون مِن الحوادثِ والوَقَائعِ الموجودةِ بِهِم وبغيرِهِم، ويُحاسِبونَ أنفسَهم:

(١) أي: (الواقع) الذي نحياه، وانظر ما سيأتي (ص٨٠) مِن كلامِهِ -رحمه الله-.

هل هم قائمونَ بها؟ أو مُخِلُّونَ بحقوقِها ومَطْلوبها؟

وكيفَ الطريقُ إلى الثَّباتِ على الأمورِ النافِعَةِ، وَتَدَارُكِ ما نَقَصَ مِنها؟

وكيف التخلُّصَ مِن الأمورِ الضارةِ؟

فيهتدونَ بعُلومِهِ، ويتخلَّقونَ بأخلاقِهِ وآدابِهِ، ويعلمون أنَّه خِطابٌ مِن عالِمِ الغيبِ والشهادةِ، مُوَجَّهٌ إليهم، مُطَالَبُون بمعرفةِ معانيهِ، والعَمَلِ بما يَقْتضيهِ.

ومتى عَلِمَ العبدُ أنَّ القُرآن فيه بيانُ كُلِّ شيءٍ، وأنَّه كفيلٌ بجميعِ المَصَالِحِ؛ مُبَيِّنٌ لها، حاثٌّ عليها، زاجرٌ عن المضارِّ كُلِّها، وجَعَلَ هَذه القاعِدَةَ نُصْبَ عينيهِ، ونَزَّلَها على كُلِّ واقعٍ وحَادِثٍ، سَابقٍ أَوْ لاحقٍ، ظَهَرَ له عِظَمُ مَوقِعِها، وكثرةُ فوائِدها، وثَمَرَتُها».

قلتُ:

فالواجبُ المُحَتَّم -إذاً-: إخضاعُ واقِعنا المعَاصِرِ الذي نعيشُهُ؛ بما فيه مِن علمٍ، ومُشكلاتٍ وأحداثٍ، وفِتَنٍ: لقواعدِ الدِّينِ وأصولهِ.

أمّا «الأمانيّ والمحاولات العاطفية، والجهود الّتي تعتمدُ

المناسباتِ والمصَالحَ الموسميّةَ، فهي أوهَى مِن أن تُقيم القاعدةَ الإسلاميةَ الجادّة، أو تحفظَ وحدتَها.

فما لم نحتكم إلى القُرآنِ -حقيقةً لا مظهراً-، بعد إسقاطِ كُلِّ القَنَاعات الشخصيّةِ والموروثةِ مِن عُصور الصِّراع الإسلامي - الإسلاميِّ- وما لم تكنْ كُلُّ قناعاتِنا مُستنبطةً مِن الوحي، محكومةً بهِ: فلا أمَلَ لنا بوحدةٍ، أو عَمَلٍ، أو خَلاَص»[1].

فَفِقْهُ الواقعِ:

. . كتابٌ وسُنَّة . . . عِلْمٌ وعَمَل . . .

. . سَدَادٌ وهِداية . . . فَهْمٌ ودراية . . .

. . بصيرةٌ ونَبَاهَة . . . تَيَقُّظٌ وحُضور . . .

و ﴿إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾.

ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاّ باللهِ العزيزِ الغَفُور[2].

---

(١) «في منهجيّة الدعوة الإسلاميّة المُعاصرة» (ص٦) للأخ أحمد سلام -سدّده الله-.

(٢) كتبه: أبو الحارث الحلبيُّ الأثريُّ.

غروبَ شمس يوم الخميس لعشرة أيام بقيت مِن شهر الله المحرم سنة (١٤١٢هـ).